رؤية الرئيس السيسي لمستقبل مصر إبان حملته في الانتخابات الرئاسية 2014

أولاً: مضامين رؤية الرئيس

عن الرؤية

بسم الله الرحمن الرحيم

شعب مصر العظيم

شاءت الأقدار أن تكون تليتي للنداء وترشحي للرئاسة في مرحلة من أصعب المراحل في التاريخ المصري المعاصر، لقد ثار الشعب المصري العظيم مرتين مثاليين باحثاً عن الحرية والعزة والكرامة الإنسانية، مطالباً بعيش كريم وعدالة اجتماعية.

لقد كان بإمكاني أن أضع رؤية للسنوات الأربع القادمة، ولكن إدراكاً مني لحجم التحديات وعظم المسئولية التي نتجت عن انعدام التخطيط وترحيل النصدي للمشاكل، والتحديات العديدة الواضحة، وفى مواجهة أمينة وواقعية مني أمام شعب من المتوقع أن يصل تعداده عام 2050 حوالي مائة وخمسون مليون نسمة، مع تحديات كثيرة:

أين سيعيش ؟، وما هي مصادر سداد مديونياته ؟، ومصادر تمويل بناء حاضره ومستقبله ؟، وما هي مقومات اقتصاده ؟ وكيف سنبني الشخصية المصرية الجديدة علماً، وخُلقاً، ومعرفة، وثقافة ؟

كل هذا فرض على أن أضع رؤية تؤسس لمصر العصرية التي أعدت العدة ليحيا أبناؤها الحياة الكريمة التي يستحقونها .

لقد حان وقت البناء والتحديث، فمصر تستحق أن تتبوأ مكانها الطبيعي بين دول العالم المتحضر، وأن تنهض باعثة لعصر حديث يُحقق فيه أبناؤها طموحاتهم في دولة عصرية، تحارب الفقر وتقهره، ذَعاماتها الاقتصادية متنوعة، ثابتة، متينة ومتنامية بمعدلات تحقق العيش الأفضل، وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية رفيعة المستوى تحفظ للمصري كرامته، دولة تُعظِم من أصولها وتُحسِن من استثمار عائداتها لخدمة مواطنيها ورعايتهم. دولة ينتشر مواطنوها على كامل أراضيهم مكتشفين لكنوز بلدهم من ثروات طبيعية ومياه جوفية، وأراض زراعية، ومناطق سياحية، دولة تعي أخطاء الماضي، وتُخطط لتعمير مُنظم يُوفر لأبنائها مسكناً كريماً متكامل الخدمات، دولة فيها المرافق ممتدة، مناطقها

الصناعية متنوعة ومنتشرة حيث يسكن أهلها لتعاظم الاستفادة من الأيدي العاملة ولتطرق أبواب التشغيل كل ركن من أركانها، دولة تُحسِنُ تنشئة وتأهيل أبنائها علمياً، ورياضياً، وثقافياً، وخُلقياً.

إذا كان هذا هو حلم كل مصري وحلمي معهم كمصري، فقد وفقني الله أن أضع:

- رؤية تؤسس لتحقيق ذلك الحُلم.
- رؤية تضع الخطوات التنفيذية لتحقيق ما يصبوا إليه المصريون، وتؤسس لدولة عصرية تَليق بمكانة مصر التاريخية وشعبها العظيم.
- رؤيتي مفتاحها قرارات وتوجهات تفتح أبواب التحديث والعمل والتنمية والاجتهاد أمام أبناء مصر كافة، في مساواة هي الأولى من نوعها بين أبناء كافة محافظات مصر فالكل سواء وفرص التنمية متكافئة أمام الجميع.
- رؤيتي ترتكز في مقدمة أولوياتها القضاء على الفقر، وعلى الأمراض المزمنة، وعلى العشوائيات، وبصورة موازية تحقق العدالة الاجتماعية والعيش الأفضل،
- تسعى الرؤية استخدام رشيد لأصول الدولة وثرواتها وأموالها و تنمية اقتصادية غير مسبوقة قائمة على دعامات متنوعة ومتينة و تصدٍ حقيقي وواقعي وصادق لكافة التحديات بشفافية كاملة وأمانة للمسئولية لوضع الحلول الملائمة والمنتجة دون تراخ أو تأخير.

إن شعب مصر مدعو لإحداث تلك النقلة النوعية لأبنائهم وأسرهم وبلدهم، مطلوب منهم بعد أن عاشوا على مدار الزمان على 6 % من أراضيهم، أن ينتشروا على 100 % من أرض مصر. وأن تجنوا ثمار هذا الانتشار وهذا الجهد مما يرزق به الله تصديقاً لقوله تعالى "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأرض ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ" [سورة الملك 15] صدق الله العظيم.

لقد خرج المصريون ليبهروا العالم بثورتهم، وبطرحهم الدستوري الجديد الذي يؤسس للديمقراطية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وعَهدٌ عَلي أن أضع نصب عينيَ تحقيق كافة أهداف 25 يناير و30 يونيو بما في ذلك كافة الاستحقاقات الدستورية، ووضعها موضع التنفيذ كي تقر أرواح أبنائنا من الشهداء والمصابين وكافة الذين خرجوا إلى الشوارع والميادين ومن آزروهم وأيدوهم، إن بلدنا تسير في طريقها السليم وفقاً لخارطة الطريق المرسومة.

إن التحديات جسيمة وقوى الشر والإرهاب تتربص بمصر، فى ظل أوضاعنا الاقتصادية، وأعباء مديونياتنا، كل هذا يجعل العبء كبير والتحدي خطير، ولكني كرجل أمضيت عمري مستعداً لتقديم روحي فداءً للوطن، وتربيت في مدرسة عسكرية فريدة من نوعها لا تعرف معنى الهزيمة، ولا الخنوع، تُعلي مبادئ العزة والكرامة، فقد أعددت العدة لخوض المعركة الكبرى، معركة مكافحة الإرهاب، معركة البناء والتحديث وقهر الفقر والأمراض المُتوطِنة وتأسيس الدولة العصرية.

إن هذه الرؤية تحتم علينا جميعاً العمل ليل نهار، ولكن الأمل الفسيح أمامنا أن نبني معا مصر الحديثة. أَعِدُ شعب مصر بإصدار كل ما تتطلبه هذه الرؤية من قرارات وقوانين، وأن نؤهل مصر لتكون قبلة للاستثمارات من كل العالم، ولتُفتَح الآفاق بلا حدود أمام أبناء هذا الشعب العظيم ليمشوا في مناكبها، ويُحققوا لعائلاتهم وأبنائهم وأحفادهم حياة كريمة رحبة تليق بهذا الشعب العظيم.

أدعوكم "جميعاً" أن نقف صفاً واحداً "كالبنيان المرصوص" وأن نعمل ليل نهار لنُحقق أهداف 25 يناير و30 يونيو، ونؤسس لمصر حديثة قوية عزيزة دائماً.

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ" [التوبة 105] صدق الله العظيم

والله الموفق

عبد الفتاح السيسي

مقدمة

تواجه مصر الآن تحديات مصيرية يتحتم عليها أن تقابلها بأقصى قدر من الانتباه والحرص، وبأكبر طاقة من المعرفة وحسن التدبير لأن قرار مستقبلها والآمال الكبرى والطموحات الواسعة المنصلة بهذا القرار لا يمكن أن تحققها غير إرادة تعرف مسئولية الأمل، وتملك شجاعة العمل الجاد على تحقيقه.

إن الشعب المصري بكل قواه، وبكل العزم لدى رجاله ونسائه وشبابه، وبكل التصميم القادر لدى طبقاته وطوائفه وجموعه وأفراده قَبِل تحدي الثورة على أوضاع تردت وأزمات تفاقمت، عارفاً حجم مسئوليته، قابلاً بتكلفتها،

مصمماً على انجاز وعده مع المستقبل، مستعداً له بإيمان وجلد، لكي يصنع بعزيمته ما تتطلع إليه آماله طوال سنوات وعقود.

إن الشعب المصري وهو يتقدم لمرحلة جديدة واثقة بنفسها ومسئولة، يدرك حجم العوائق التي تعترض سبيله داخل الوطن، وحول الوطن في كل اتجاه، ويرى أن هذا العالم يعيش فترة انتقالية هائلة، فهناك تغيرات كبيرة في موازين القوة، وانجازات كبيرة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وثورات في وسائل التبادل والاتصال، وكل ذلك ينشئ أوضاعاً تحاول العالم أن ينأقلم معها ومع نتائجها وتداعياتها، وضمنها احتمالات الفوضى التي تصاحب التحولات الثورية والاجتماعية الكبرى.

إن الشعب المصري يحتاج دراسة هذه المتغيرات، وتأهيل نفسه لتبعاتها لكي يتمكن من صنع مستقبله بما يرضي ضميره، ويناسب أمله، ويصون حقه في صنع مستقبله.

إن النظر إلى آفاق المستقبل، يقتضي منا أن نستوفي المطالب الضرورية للحظة الراهنة، وهي لحظة النظر والدرس والانطلاق، وهذه اللحظة الراهنة لها ضرورات في مقدمتها استعادة هيبة الدولة، وهي موصولة بكرامة المواطن وحقوق الإنسان فيه، كما أن تلك الهيبة موصولة أيضا بضمانات المواطنة، وروابط الانتماء الحريصة على البلد والقيم والأماني، والعمل على تحقيق هذه الأماني بهم للعصر وأمانة المسئولية.

وتلك مطالب لا تتحقق إلا في ظل أمن متوفر للجميع، وطمأنينة تجمعهم على الخير، وإمكانيات للحياة تكفل الحد المقبول لعزة الحياة ذاتها، وتجعل التفكير في آفاق المستقبل ممكنة ومبررة .ومن ذلك اعتزامي بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية، وإذا شاءت إرادة الله وإرادة الشعب أن أتحمل المسئولية، إن معظم قضايا مستقبلنا تحتاج بحث جديد وإعادة نظر بسبب مقتضيات مستجدة وطارئة طالت كل شيء من وسائل الإنتاج، ضرورات الأمن القومي والسلامة الوطنية، وهو المستقبل الذي يحتاج حوار جاد وعميق ينتظر أن يشارك فيه وحوله كل القادرين من أبناء مصر، سواء على أرضها أو خارجها: رجالاً ونساء وشباباً من كل الاتجاهات بلا استثناء أو إقصاء أو استبعاد أو تهميش أو تمييز، فالوطن للجميع، ومستقبله لهم خصوصاً إزاء حقوق أجيال قادمة من حقها أن نوفر لها الفرص بغير قيد، ونترك لها من الإمكانيات ما يفتح الأبواب لطموحاتها بغير حد.

اليوم أتقدم لكم برؤية للمستقبل، أعتقد أن قبولكم لها في الانتخابات الرئاسية القادمة، بداية طريق وعهد وعقد بيننا .

إن شعب مصر العظيم الذي ثار في 25 يناير و30 يونيو مقدماً زهرة شبابه من الشهداء والمصابين، في سبيل العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والاستقلال الوطني، هذا الشعب يستحق أن تحقق حلمه وتجني ثمار ثورته، بإقامة مصر الجديدة التي تليق بتضحياته ونضاله الناري ضد الظلم والقمع، حتى يظفر لا بالحد الأدنى من الرزق والكرامة، بل بأقصى ما يطمح له من الرخاء والتنمية، والعدالة والأمان، له ولكافة الأجيال القادمة.

انطلاقا من هذه القناعة الراسخة بحقوق هذا الشعب، أقدم لكم رؤيتي للمستقبل الذي أسعى من خلالها لترجمة الحلم بوطن أفضل واقع، وذلك ببني رؤية واضحة، وخطة استراتيجية علمية متكاملة الجوانب، تدرك حجم الصعاب التي تواجه شعبنا ، وخطورة التحديات السياسية والاقتصادية، والمعاناة المعيشية لشرائح المجتمع الكادحة، التي انغشت فيها الثورة روح الأمل والحلم ومنحها حق السعي لحياة كريمة قائمة على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل لعوائد التنمية وثروات الوطن، في ظل حياة ديمقراطية سليمة، مؤسسة على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات مع ضمان التوازن بينها ، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه الذي يكفله الدستور المصري.

إن متانة البناء الداخلي والتماسك الشعبي هما الضمان الحقيقي للحفاظ على استقلال الوطن وسيادته، والتعامل المتكافئ مع القوى الإقليمية والدولية على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، والطموحات المشروعة لتحقيق التنمية المستدامة، والرخاء والتقدم الذي تنشده كل الشعوب.

ونحن على ثقة تامة من امتلاكنا لمصادر القوة وأسباب الرخاء، ومن قدرتنا على الاصطفاف شعباً وجيشاً وشرطة في كيان وطني تربى على الفداء والتضحية وبذل العرق والدم في سبيل رفعة وطنه وعرف كيف يتحمل مسئوليته بجسارة في السلم والحرب ومن أجله يرخص الغالي والنفيس لتحقيق أهدافه المجيدة في صياغة مستقبل يليق بمصر المحروسة ويصنع المعجزات مدعوما بالإيمان الراسخ والأمل المصري المنشود .

مبادئ الرؤية وأهدافها

مبادئ الرؤية:

1. الثورة مبدأ وأسلوب عمل وليس شعاراً فقط.
2. لا عودة للدولة الأمنية ولا قمع للحريـــــات.
3. تأكيد الثقة بين الشعب، وجيشه، وقيادته، وشرطته.
4. تحقيق تحول ديمقراطي على أرض الواقع يمثل ضماناً لمستقبل مشرق.
5. التنفيذ الكامل والفوري لكافة الالتزامات التي وردت بمختلف أبواب الدستور خاصة سيادة القانون، وضمان الحقوق والحريات، والقضاء على الفساد، وتمكين الشباب والمرأة.

أهداف الرؤية:

تقوم الرؤية على ثلاثة أهداف محورية:

تحقيق حياة أفضل لجميع المواطنين المصريين (عيش – حرية – عدالة اجتماعية – كرامة انسانية – استقرار أمني).

1. مستقبل واعد لمصر والأجيال القادمة في دولة حديثة (خريطة إدارية واستثمارية جديدة، توزان سكاني، تكنولوجيا حديثة، رخاء، تنمية مستدامة).
2. العودة بمصر إلى مكانتها الإقليمية والعالمية الشامخة (سياسة خارجية رشيدة متوازنة).

الركائز الاستراتيجية لتحقيق الرؤية:

تعد الركائز الاستراتيجية هي أساس تحقيق الأهداف، وتتمثل فيما يلي:

1. تحقيق الأمن والأمان والاستقرار السياسي في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته.
2. القضاء التدريجي على الفقر في مصر وتحقيق تحسن سريع وملموس في جودة الحياة لجميع المواطنين.
3. تحقيق عملية تحول ديمقراطي قائمة على احترام التعددية السياسية والحزبية، وتداول السلطة واحترام الحقوق والحريات.

4. استحداث خريطة إدارية واستثمارية جديدة لمصر، تستفيد من كامل مساحتها وطاقاتها وتستهدف التنمية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق طفرة صناعية وزراعية تستحقها مصر.
5. الاهتمام الجاد بالتنمية البشرية في شتى المجالات وأهمها التعليم والبحث العلمي ومنظومة الصحة والثقافة والرياضة حيث إن المصريين هم الثروة الحقيقية لمصر.
6. الاستغلال الأمثل لكل موارد مصر مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
7. التوصل إلى حلول جذرية ونهائية للمعوقات المزمنة للتنمية في مجالات الطاقة والمياه.
8. إصلاح مؤسسي شامل للجهاز الإداري للدولة تحقق الكفاءة في الأداء ويقضي على الفساد.
9. تبني السياسات الاقتصادية السليمة التي تحقق استقرار الاقتصاد الكلي والتوازن بين النمو والتشغيل والتوزيع.
10. الحفاظ على البيئة من أجل حياة أفضل في الحاضر والمستقبل كمحور أساسي للتنمية المستدامة.
11. وضع منظومة واضحة ومتكاملة للعلاقات الخارجية المصرية تلتزم بثوابت أمنها القومي وتحقق الاستقلال الوطني ومصالح الشعب المصري.

ويلاحظ أنه تجدر الإشارة إلى :

إن هذه الركائز متكاملة وعلى نفس درجة الأهمية ،ويجب أن يكون هناك تفاعل وتكامل بينها في التنفيذ، ولكل منها مجموعة من البرامج الفنية، ومجموعة من المشاريع سيتم تنفيذها تدريجياً على المدى القصير والمتوسط والطويل لكي تحقق جميع أهدافها، وبالتالي فإن تحقيق الأمل المصري يقع على عاتق كل من يتحمل مسؤولية هذا البلد الآن وفي المستقبل في إطار التداول الديمقراطي للسلطة.

وهنا أعرض رؤيتي لحل المشاكل والإطار الزمني لبداية ظهور النتائج الإيجابية لكل منها، على أن تكون التفاصيل الدقيقة للمشاريع هي مسؤولية الجهات التنفيذية المعنية تحت قيادتي ومسئوليتي إذا حظيت بثقتكم في الانتخابات الرئاسية الوشيكة، وفي هذا الصدد التزم بمشاركة مجتمعية واسعة النطاق في اتخاذ القرارات وبتحقيق النتائج الإيجابية تدريجياً أثناء فترة ولايتي إن قُدر لي ذلك، هذا مع تأكيدي على القيام بعدد من التدابير الفورية التي تتصدى للمعاناة اليومية للمواطنين بمشيئة الله وعونه وتوفيقه.

الرؤية السياسية

- في عهد جديد ينتظر مصر ومستقبل أفضل يتوقعه المصريون ، يصبح من حق المواطن المصري أن يطمئن تماما في ظل سيادة مبدأ المساواة والمواطنة، فيضمن حياد مؤسسات الدولة كلها ، وحرصها على الفصل بين الدولة والنظام السياسي الحاكم رئيساً وحكومة وأحزاباً ، بحيث تقدم الدولة خدماتها لجميع المواطنين على أساس العدالة والمساواة الكاملة بينهم بصرف النظر عن انتمائهم السياسي أو عقيدتهم الدينية أو غير ذلك من الفروق الطبيعية بين الأفراد .
- في هذا العهد الجديد لابد أن تنطلق عملية جادة لإعادة بناء مصر ومراجعة طريقة حكمها وأسلوب إدارتها والعمل على إصلاح المؤسسات العامة بعد أن أصابها الترهل والرتابة، كي تستعيد كفاءتها وتقوم بتطوير أجهزتها الإدارية وتحديثها حتى تصبح قادرة على القيام بمسئولية النهوض بمصر الحديثة .
- وهو ما يتطلب إصلاحات جذرية لكنها ضرورية لا مفر منها الآن بعد أن أعلن الشعب المصري رفضه لسياسة المسكنات، وترحيل المشاكل التي طالما عانى منها على مدار عدة عقود، كما أنه يرفض هيمنة أي فصيل حزبي على أجهزة الدولة ومؤسساتها للسيطرة عليها ، فمصر للجميع دون أي إقصاء، أو استبعاد، أو تهميش، أو تمييز .
- إن عملية إعادة البناء ومسيرة الإصلاح تتطلب منا الصبر والتحدي، فلم يعد أمامنا بديل بعد أن قرر الشعب المصري عبر ثورتيه تصميمه على بناء مصر التي تليق به وبتاريخه .
- تعتمد عمليات التقدم الحضاري على التراكم في التجارب والخبرات، والتكامل بين المراحل التاريخية المتعاقبة، مما يجعل من تصحيح الأخطاء ضرورة حتمية قد تستلزم إحداث قطيعة مع بعض الممارسات والسلبيات في تاريخنا المعاصر. ولكن الإيمان بنضال الشعب المصري من أجل التحرر من الاستعمار وبناء الدولة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية كان هو الدافع الأساسي لثورتي 1919 و1952 ، وما سبقهما ولحقهما من ثورتين شعبيتين أصبحنا علامات مضيئة في تاريخ مصر الحديث، على أن الإيمان بالقيم المدنية والديمقراطية التي بشرت بها هذه الثورات لا يعني إنكار ما وقعت فيه من أخطاء في الممارسة والعمل على تصويبها ، ومع الإيمان بالنظام الجمهوري الذي بنته ثورة يوليو ودور قائدها جمال عبد الناصر في قيادة قضايا التحرر الوطني لشعوب العالم الثالث

كله وتحقيقه لقدر عال من العدالة الاجتماعية، فان ذلك لا يعني تجاهل أهمية الارتكاز على مبادئ الديمقراطية وتداول السلطة في بناء نظام سياسي ناجح.

- إن الثورة طريق لتحقيق التقدم والتنمية والرخاء، وقد تبلورت طموحات الشعب المصري وتطلعاته العادلة بما يجعل من اللازم تحويل طاقة الاحتجاج ورفض الظلم التي فجرها الشعب المصري طاقة عمل وإنتاج وبناء قادرة على أن تنقل البلاد نقلة حضارية واجتماعية حاسمة. فتجارب التغيير الناجحة هي التي تقدم البدائل السياسية والاجتماعية التي تستجيب لتطلعات الشعوب وضرورات المستقبل.
- النظام الجمهوري الديمقراطي كما ترسخ في الدساتير المصرية، هو أساس نظام الحكم في مصر، والجمهورية منظومة من القيم والمبادئ وليست مجرد شكل سياسي، فهي تعتمد على الحرية والمساواة والعدالة والاستقلال الوطني والالتزام بالقيم الدينية التي توافق عليها المصريون، وقد طويت صفحة الملكية دون رجعة، وتأسست نظما اتسعت لمشروعات جمال عبد الناصر وأنور السادات، لكنها تكلست ووقفت بعد ذلك دون أن تتقدم لتحقيق الديمقراطية، وهي تعود الآن لاستئناف مسيرتها وتقدمها واستكمال أطرها، ومن هنا رفض الشعب مشروع التوريث الذي تمرفيه اختطاف الدولة لحساب فئة أو طبقة أو مجموعة مصالح كما رفض محاولة خطفها وتفكيكها لصالح مشروع لا ينتمي للثوابت الوطنية الراسخة. كما أن روح النظام الجمهوري هي الحفاظ الكامل على تطبيق جميع مبادئ الدستور وسن القوانين المنفذة لها، مما يتطلب استكمال عملية البناء الديمقراطي على اعتبار أن ضمان استقرار مصر وتطورها لن يتم بالحفاظ على المؤسسات فحسب، بل باحترام هذه المؤسسات للدستور ومبادئ دولة القانون دون أي خروج عليه أو انتهاك لقيمه أو استئثار لفصيل أو طبقة دون أخرى. إن العمل على استكمال عملية التحول الديمقراطي لضمان الاستقرار السياسي وتداول السلطة والعدل الاجتماعي لن يتحقق بدون معارضة قوية وأحزاب سياسية قادرة ومستقلة ومؤثرة في اتخاذ القرار والمشاركة بجدية في رسم سياسات الحاضر والمستقبل.
- ضرورة الوعي بأن أخطر ما يمكن أن تتعرض له دولة مثل مصر يعيش على أرضها نحو 90 مليون نسمة تواجه تهديدات من الداخل وعلى الحدود، هو أن تسقط في براثن الفشل، وتعجز عن تحقيق الحد الأدنى المطلوب من الأمن والتنمية والعدالة لمواطنيها، بل إن هذا الخطر وصل في بعض البلاد العربية حد انهيار الدولة وتفككها

وسقوطها في هوة الحرب الأهلية. على أن مواجهة هذا الخطر لن تكون بمنع الاختراقات والإملاءات الخارجية فحسب، بل ببناء مشروع وطني ديمقراطي يعمل على تسريع إيقاع تحديث الدولة ومؤسساتها حتى تستطيع مواجهة التحديات من الداخل والخارج. ولن يتم التحديث الحقيقي سوى باعتبار العنصر البشري هو القاطرة الحقيقية للتقدم، والاستثمار فيه استحقاق ينجزه الوطن بتعليمه ورعايته صحياً ومجتمعياً وتفجير طاقات الإنتاج والإبداع لديه، وخلق بيئة مناسبة للعمل تحفظ حقوق الجميع وتضع قواعد للثواب والعقاب، فتحاسب المقصر وتكافئ المجتهد، واعتبار كل ذلك ركائز النظام المجتمعي، مع تعقب مواطن الفساد ومحاربتها وفق قواعد قانونية منضبطة.

- أهمية العمل لتكون الجمهورية الديمقراطية دولة قانون ومؤسسات بمشاركة كل الاتجاهات في العملية السياسية وبتداول للسلطة يتم في إطار دستوري وقانوني يكون مكفولاً للجميع. و المعارضة السلمية و حق الاختلاف و التظاهر السلمي أمر مصون بحكم الدستور و القانون لا يستثنى من ذلك إلا الممارسين و المحرضين على العنف ومن ينتهكون السلمية معتبرين أنفسهم فوق الدولة و الدستور و القانون .
- إن مصر لن تبني إلا بتكاتف أبنائها من مختلف الاتجاهات، ونبذ العنف ومحاربة الإرهاب وعدم التستر عليه، وقبول الاختلاف بين الرأي والرأي الآخر وترسيخ ثقافة و أدب الاختلاف ، إن باب المصالحة الوطنية سيظل مفتوحا لكل من لم تتلطخ يداه بالدماء ولم يمارس العنف أو يحرض عليه. إن مصر للجميع وفوق الجميع .
- يجب حفظ وحدة النسيج الاجتماعي المصري بعد حالة الاستقطاب الشديد التي تعرض لها المجتمع، وتعرضه لانقسامات عديدة بين الاتجاهات المختلفة، كما يجب الوقوف في مواجهة خطاب الانتقام الفردي أو المحاسبة خارج إطار القانون والتي في حال حدوثها ، لا قدر الله ، فمن شأنها أن تقضي على تماسك المجتمع ووحدته ومستقبل الأجيال القادمة، وأن من استخدم العنف والترويع، ومارس الإرهاب واستهدف رجال الشرطة والقوات المسلحة والمواطنين، فإن محاسبته بكل حسم ستكون في إطار الدستور.
- يجب تشجيع الكفاءات والعمل على تنمية مهارات الشباب والمرأة وزيادة خبراتهم حتى يستطيع المجتمع تمكينهم، وإعطاءهم الفرص المتساوية على ضوء معايير الكفاءة والعمل والعطاء التي يتم على أساسها صعود الشباب وغيرهم في السلم الاجتماعي والمهني والإداري للبلاد.

الرؤية الاقتصادية

إن الاقتصاد المصري المنشود لابد أن يرتكز في المرحلة القادمة على عدة دعائم أساسية تبلور طموحات المواطن في العيش الكريم والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يقتضي استغلال كل الموارد في تحقيق الرخاء وانصاف الطبقات المحرومة وخلق فرص العمل وتقليص الفقر وتوزيع عادل لثمار التنمية في الإطار الذي حدده الدستور وانتهت اليه الخبرة المصرية في اختبار صلاحية مختلف النظم الاقتصادية وتطويعها لتلائم حاجات الشعب ومقتضيات المرحلة التاريخية الراهنة.

وتحتاج مصر في هذه المرحلة :

1. بناء نظام اقتصادي يحقق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية معاً، وهو ما ينبغي أن يقوم على نظام تنموي مختلف عن النموذج التنموي المعيب الذي أدى إلى تصاعد الفقر وتراجع الخدمات للمواطنين، وقد منح هذا النموذج امتيازات لأصحاب رؤوس الأموال دون الأخذ في الحسبان أحوال المواطن العادي وحقوقه، واعتمد بشكل مبالغ فيه على آليات السوق دون اتخاذ الإجراءات الفعالة التي من شأنها ضبط قوى السوق، أو منع الاحتكار ،أو الفساد، أو الحد من الفقر المدقع. وبالتالي لم يسهم ارتفاع معدلات النمو في أحداث أي تحسن ملموس في حياة غالبية الشعب المصري.
2. إن هدف أي اقتصاد ناهض هو خدمة المواطن والتكريس لحياة أفضل له باعتبار أن حقوق المواطن الاقتصادية تقع في صدارة حقوقه الأصيلة. إن التفكير في خلق اقتصاد قوى يتطلب استغلال كل مواردنا البشرية والجغرافية والطبيعية والثقافية – وهي هائلة لو أحسنا استغلالها واستثمارها –من أجل رخاء الوطن والمواطن، وهنا تجب الأخذ في الاعتبار العوامل الآتية:

- ✓ لا تجب اعتبار الزيادة السكانية مجرد عبء يعوق حركة التنمية، بل لابد من النظر اليها باعتبارها رأسمال اجتماعي دافع للنمو ومحفز عليه، لما يتمتع به هذا الشعب من مقومات التفوق والعطاء، متى تهيأ له التعليم الجيد والتدريب المناسب وفرص العمل المواتية، بما تحيل الزيادة السكانية إلى رافد لا ينضب من الطاقات البشرية الخلاقة.

- عندما ندرك أننا نعيش على نسبة لا تتعدى 6 % من مساحة الوطن نستطيع أن نتصور حجم الموارد المهدرة، وأن نأخذ بجدية كبيرة مشروعات الخروج من الشريط الضيق لوادي النيل وغرب الصحراء حتى نصل تدريجيا إلى استغلال كامل مساحة الوطن في الحياة والعمل واستثمار الثروات الطبيعية في إطار مفهوم العدالة الجغرافية، بما يتطلب إعادة توزيع التركيبة السكانية والكثافة العمرانية لمختلف المناطق الإقليمية على امتداد المساحة الجغرافية لمصر. إن التخطيط للخروج من الوادي وصنع مجتمعات جديدة وإحداث توازن اقتصادي واجتماعي على كامل ربوع الوطن لا يتحقق بين عشية وضحاها، ولكنه بحاجة إلى تخطيط طويل الأجل. وفي الوقت نفسه علينا ألا نغفل عن مشكلات ملحة للمواطن يعانيها منذ عدة عقود لابد لها من حلول سريعة وحاسمة دون ان تكون خصماً من استعدادنا للمستقبل.
- إذا ألقينا نظرة سريعة على خارطة مصر التي تمتلك أطول السواحل المطلة على البحرين المتوسط والأحمر فضلاً عن الشواطئ النيلية وضفتي قناة السويس، لتبين لنا أن استثمار هذه السواحل في المجالات المختلفة يتيح لنا فرصاً عريضة لتنمية الدخل القومي.
- ولابد من الاستفادة من وسائل التقدم التكنولوجي في رصد مخزون المياه الجوفية في الصحراء واستغلاله الاستغلال الأمثل.
- إن الثروات الطبيعية المهدرة في مصر عبر عشرات السنين، مع عدم توافر الخبرة الفنية وإمكانيات التصنيع والأيدي العاملة، جعلتنا نعتاد على تصديرها كمواد أولية، مما أضاع علينا فرصا ثمينة في الاستغلال الأمثل لها، وقد آن الأوان لكي نتبع إستراتيجية رشيدة تحول دون هذا الإهدار بإقامة المصانع وتشغيل العاملين وجلب أقصى فرص لاستثمار هذه الثروات على أرضنا، مما يعطى الإمكانية القصوى للاستفادة منها، كما حان الوقت الذي نستغل فيه الطاقات العلمية عندنا للدخول في مجال التنقيب عن هذه الثروات بالشراكة مع المؤسسات العالمية الكبرى، مما يتطلب تصحيح منظومة التعامل معها، وإتباع سياسة رشيدة تحقق أكبر نفع منها لهذا الجيل دون عدوان على حق الأجيال القادمة فيها.
- إن منجزات مصر الثقافية والحضارية والفنية هي أكبر ثروة من نوعها في تاريخ البشرية يمتلكها شعب قادر على الإبداع المستمر من آلاف السنين، ولابد لنا من استثمار هذه الثروات الموروثة عن آبائنا وأجدادنا

وكذلك الإبداعات الفنية والأدبية والثقافية لهذا الجيل والأجيال القادمة، وعلينا أن نتذكر مثلاً أن صناعة السينما والغناء – في زمن غير بعيد – كانت المصدر الثاني للدخل القومي بعد محصول القطن، ومن ثم لا يجوز أن نهدر هذه الثروات الطائلة ودورها الفعال في تشكيل القوة الناعمة لمصر والداعمة لتأثيرها ومكانتها في محيطها الإقليمي والدولي.

- ✓ وليس من الممكن استغلال هذه الموارد جميعاً إلا بتشجيع الاستثمار في كافة المجالات بحوافز حقيقية وبيئة أعمال جاذبة، فالاستثمار هو السبيل لخلق فرص عمل مستدامة وزيادة الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه. ولابد من البدء الفوري في مشروعات تنموية كبرى لتحقيق نتائج سريعة. وفي ذلك يجب أن تستغل مصر كل مواردها وقواها السياسية وعلاقاتها العربية والإفريقية والدولية، وسوف ندعو إلى تعبئة الجهود الدولية لدعم الاقتصاد المصري وفق خطة مصرية مكتملة الجوانب طارحة لفرص الاستثمار المتعددة والمشروعات المشتركة والقوانين المنظمة للتعاون الاقتصادي.

الرؤية الاجتماعية:

فرضت التجربة التاريخية على مصر أن تكون العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الطبقات الفقيرة ومحاربة الجهل والمرض والبطالة من أهم مطالب الثورات المثالية، ولا يكفي لتحقيق الحراك الاجتماعي رفع الأصوات للمناداة به كشعارات براقة فقط، بل لا بد من ضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية واستثمار البرامج العلمية في التنمية والعناية الفائقة بجودة التعليم والتدريب وضمان التأمين الصحي الشامل على النحو الذي كفله الدستور المصري وأوجب على الدولة رعايته.

وتنطلق الرؤية الاجتماعية من إدراك واضح لحقيقة الأوضاع في مصر، حيث يعيش قرابة نصف المصريين يعانون من الفقر بدرجات متفاوتة، ومن هنا فإنه من الضروري الانحياز الحاسم لهؤلاء والسعي لرفع مستواهم في الدخول والخدمات بالبدء في توفير حد الكفاية لهم والعمل على صعودهم التدريجي مستوى الطبقات الأعلى بأقصى سرعة ممكنة، وهو الهدف الذي ينبغي تدبير الإمكانات والنفقات والجهد المنظم للقيام به.

لا يمكن أن يستقر السلام الاجتماعي مع هذه الفوارق الشاسعة بين دخول الأفراد ومستوياتهم المعيشية، ولا بد أولا من إزالة التشوهات الهيكلية في الضمان الاجتماعي والرواتب المنتظمة والمساكن العشوائية والعجز الواضح في

المدارس والجامعات والنقص المخيف في الخدمات الطبية حتى يمكن أن تتمدد الطبقة الوسطى بارتياح لتشمل تحت مظلتها المساحة العريضة من خارطة السكان، مع إعطاء الأولوية القصوى للمناطق المهمشة والقرى النائية في الصعيد والمدن المحرومة من البنية الأساسية، علينا أن نعيد بناء مصر بجهد أبنائها وتكريس كل طاقاتهم في التعمير والإنشاء لتحويل الحياة للمستوى العصري اللائق في البنية الأساسية والخدمات والمرافق والمنشآت التعليمية والصحية والأمنية وغيرها مما تتطلبه الحياة العصرية اللائقة.

إن جوهر رؤيتنا الاجتماعية تقوم على إدراكنا أن أي مجتمع مستقر وناهض في تاريخ البشر هو الذي تتمدد فيه الطبقة الوسطى وتمثل أغلبيته، وكلما ازدادت واتسعت هذه الطبقة ازداد الاستقرار والأمان والطمأنينة والنهوض لهذا المجتمع، وكلما تقلصت هذه الطبقة ازداد التوتر والقلق.

الرؤية الثقافية:

إن مشكلة مصر في العوائق التي برزت في الآونة الأخيرة خلال تجربة التحول الديمقراطي بعد الثورة وهي مشكلة ثقافية في جوهرها، لأن بناء العقل المصري عبر التعليم والإعلام شابه قصور ثقافي فادح، فاعتمد على التلقين الديني الموجه الغافل عن الشمية الوجدانية والفكرية والإبداعية والعلمية، فأصبح من السهل استغلال المشاعر الدينية لتغذية الطموح السياسي للسلطة والتلاعب بالمشاعر الطيبة للجماهير وابتزازها باسم الدين، ولولا وجود القاعدة العلمية السليمة في مصر متمثلة في الأزهر الشريف باتجاهه الوسطي المستنير، ولولا إن أهم ما تمتلكه مصر عبر تاريخها الحديث والقديم هو قواها الناعمة التي تمكنت من مد أثرها ونفوذها الأدبي خارج حدودها سواء في ريادتها النهضوية لمحيطها العربي أو قيمتها الحضارية على المستوى الإنساني، لولا ذلك لوقعت مصر في براثن الدولة الفاشية.

ومن الواضح إن تهاون مصر في تنمية الأبعاد العلمية والفنية لثقافتها القومية في العقود الماضية هو الذي أدى إلى استفحال تيار الاستغلال الديني في السياسة، ولا يمكن لمصر الحديثة أن تقع في هذا التقصير مرة أخرى، بل عليها أن ترتكز على منجزها الحضاري في الآثار والفنون والآداب والعلوم الطبيعية والإنسانية والإبداع بكل أشكاله كي تسترد مرة أخرى احترام الشعوب الصديقة وتستعيد دورها في المحيط العربي والإفريقي والدولي، وهو أمر يتكامل مع التزامها بمبادئ الدين ومكارم الأخلاق.

ونؤكد على أن أهم ما تمتلكه مصر عبر تاريخها هي قواها الناعمة التي تمكنت من مد تأثيرها خارج حدودها في كل العصور فربطت الوجدان الإنساني بحضارة المصريين التي أذهل العالم كله بثقافاته المتعددة منها .

إننا ندرك أننا في العقود الماضية قد تخلينا عن دعم هذه القوى فباتت تترنح عاجزة عن أداء دورها في تنوير شعبها ومد أثرها خارج حدودنا ، ولا يمكن لتقدم أن يتحقق دون أن تكون هذه القوى الناعمة في قلب المعركة تشعل شرارات تنير العقول وتشكل وجدان الأجيال على الملامح الأصيلة للشخصية المصرية المعتادة على التسامح وقبول الاختلاف وإظهار وجهها الحضاري المنير وتصحيح بعض الصور السلبية عنها .

إن الصراع الدائر على الأرض ليس صراعاً سياسياً فحسب، ولكنه في العمق صراع ثقافي بامتياز بين جماعات تنشر التخلف والارتداد الحضاري وبين هذا المجتمع الذي يتوق نحو التقدم والرقي الإنساني والاجتماعي .

لقد أظهر الإنسان المصري جوهره الحقيقي في 25 يناير و 30 يونيو، حيث هب عن بكرة أبيه للدفاع عن هوية دولته والحفاظ على المقومات الأساسية للشخصية المصرية والتأكيد على حقه الضروري في الحرية الفكرية والاستمتاع بالفنون الراقية والعلوم المتقدمة خارج دائرة الوصاية والترهيب، والدفاع عن حق مؤسساته الإعلامية في أن تقدم الوجه الحضاري الراقي لمظاهر حياته وإبداعه، وعلى دور الدولة المصرية في التنمية الثقافية والاستثمار الأمثل لها في الإنسان والمنشآت والمتاحف والمسارح ودور السينما بالاهتمام ذاته الذي توليه معاهد العلم ومنارات الحضارة التي ستظل مرفوعة في ربوع مصر الحبيبة .

أوراق سياسات ذات صلة:

1. استقلال القضاء / العدالة الناجزة / العدالة الانتقالية / المصالحة الوطنية .
2. التزامات الدولة بموجب الدستـــــــــــــــور .
3. الثقافة والإعلام والإبداع الفكري وحماية الآثار .
4. حقوق المـــــــــــــــرأة .
5. تطوير منظومة الأمـــــــــن .
6. محددات السياسة الخارجيـــــة .
7. تطوير الخطاب الدينـــــــــي .

1. الحريـــــــــــــة

الحريةُ هي بيتُ القصيد ، وهي الحد الفاصل بين حياة الإنسان وغيره من الكائنات ، وهي الهدف الثاني من أهداف ثورتنا المجيدة ، إذ تلي العيش مباشرةً .

وهي وثيقة الصلةِ بالهدف الرابع من هذه الأهداف ألا وهو مبدأ الكرامة الإنسانية ،

فلا كرامة بلا حُريةٍ ، ولا حرية بلا كرامةٍ ، كما إنه لا حريةَ ولا كرامةَ بغير سيادة القانون واستقلال القضاء .

كما إنه لا حرية ولا كرامة إنسانية بعيداً عن قيمنا الدينية و الحُكم الرشيد و الأطر الديمقراطية ووضع الدستور محل التطبيق الفعلي بتشريع القوانين حتى لا يتحول إلى مجرد وثيقة تاريخية .

عُنِي دستورنا بالحرية حتى يمكن القول ودون مواراة أو مواربة، بإنه دستور الحرية والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وسيادة القانون واستقلال القضاء .

يُعنى البرنامج أيما عناية بالحُرية ، إذ أن مجلس الوزراء بصفة عامة، والوزارة المعنية بشئون التشريع ، والساهرة على برنامج الإصلاح التشريعي على نحو خاص ، مُكلفتان بمراجعة كافة التشريعات المنظمة للحريات، والحقوق العامة، سواء كانت حريات شخصية ، أو حرية الاعتقاد ، أو حرية الفكر والرأي والتعبير بكافة صوره وأشكاله ، أو حرية البحث العلمي ، أو حرية الإبداع الفني والأدبي وحقوق الملكية الفكرية ، أو حرية تداول المعلومات ، أو حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي المسموع والإلكتروني ، أو حرية الاجتماعات والتظاهُر ، أو حرية تكوين الأحزاب ، أو حرية تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، أو إنشاء النقابات على أساس ديمقراطي وحرية ممارستها لأنشطتها ، أو حق الإنسان فى مسكن ملائم وآمن وصحي، تحفظ كرامتَهُ الإنسانية ، أو حقه فى غذاء صحي وكافٍ وماء نظيف ، أو حقوق الطفل ، أو حقوق متحدي الإعاقة والمسنين .

كما إن الحكومة والوزارة المعنية مكلفتان أيضا بمراجعة ذلك من خلال برنامج الإصلاح التشريعي والنصوص المتعلقة بسيادة القانون. تستهدف هذه المراجعة استحداث ما يتطلبه الدستور من تشريعات جديدة تضع الضمانات التي قررها أحكامه موضع التنفيذ ، وإزالة أية عوائق تعترض ممارسة الحقوق والحريات فى التشريعات القائمة .

إن شعبنا العظيم قد ضَحى بالغالي والنفيس من أجل امتلاك حُريتِهِ وعلى الدولة بكافة أجهزتها السهر على حرية الوطن والمواطن.

2. استقلال القضاء والعدالة الناجزة

تدعو رؤيتنا الأسرة القضائية لعقد "مؤتمر للعدالة" يُدعى له كل ذي صلة وصولاً لتوصيات منهجية لتحقيق تقدم في إجراءات التقاضي والعدالة الناجزة مع توصيات لتعديلات مقترحة في القوانين ذات الصلة لتخفيف العبء عن المحاكم، واقتراح حلول عملية لسرعة الفصل في المنازعات، مع إعادة النظر بموضوعية لعدد القضاة وسعة المحاكم، وما إذا كان الأمر يستلزم زيادة أعداد القضاة والتوسع في بناء المحاكم، واقتراح ما يلزم من تشريعات تحقق وتعزز استقلال القضاء وتؤمن له المناخ والآليات التي تساعده على الاضطلاع برسالته السامية.

تؤكد الرؤية على أن العدالة الانتقالية ليست عدالة انتقامية، كما إنها ليست عدالة انتقائية، إذ تجب تنقية مفهوم العدالة الانتقالية من أية أغراض أو توجهات سياسية.

إن مفهوم العدالة الانتقالية يقوم على الدور الأصيل للقاضي الطبيعي في كل ما يتعلق بشئونها، وبالمكونات الأساسية لتلك العدالة من كشف للحقائق، وتحقيق ومحاكمة، وتعويض الضحايا وجبر الأضرار، والعفو والمصالحة في إطار قانوني وتطبيق قضائي من صميم عمل قضاء مصر الشامخ.

ندعو لإعلاء مصلحة الوطن والابتعاد عن المكابرة والمغالبة التي تسوغ الثأر والانتقام والتشفي، وكذا البُعد عن أية أهواء أو مصالح شخصية، واستحضار النية الصالحة بهدف ضبط التعامل مع مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيقاتها على أرض الواقع.

ترتكز الرؤية على تأكيد مبدأ المصالحة الوطنية بدعوة جميع أفراد الشعب لأخذ مكانهم على الخريطة الجديدة، والعمل جنباً إلى جنب مع إخوانهم مشاركين أي خلاف، مُحققين حُلم المصريين في وطن آمن مُعاف اقتصادياً، وفي مواطن مرفوع الرأس مُصان الكرامة. إن مفهوم قبول الاختلاف لا يقتصر على أية خلافات سياسية، وإنما الدعوة ممدودة أيضا الجميع للعمل على خروج مصر من أزمتها الحالية والانطلاق نحو بناء مستقبل أفضل.

بالحلم المصري يصبح لدينا ما يجمعنا، وبممارسة الديمقراطية وبالدستور الجديد أصبحت حرية التعبير هي الطريق والمجال.

إن أُمةً تنظر الوراء، يستحيل عليها البناء، فالكل مدعو للمشاركة والتكامل بهدف الإصلاح والبناء والتطوير والاستفادة من دروس الماضي وخبراته لتحقيق الحلم المصري.

3. تطوير التعليم

تهدف الرؤية إلى بناء الشخصية المصرية الجديدة، والتي تستطيع أن تنهض بمصر محققة الحلم المصري، وهو ما يستلزم منظومة تعليمية جديدة تواكب نظم التعليم المتقدمة، وفق ما يلي:

- ✓ التأكيد على الاستحقاق الدستوري بتوجيه الحكومة لتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي على التعليم على النحو المحدد دستوراً تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.
- ✓ الربط بين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وبين مخرجات العملية التعليمية.
- ✓ فتح الآفاق لاختلاف المناهج من محافظة أخرى لتوافق مع طبيعة ما يتطلبه سوق العمل في كل محافظة.
- ✓ إحداث طفرة في المناهج العلمية وطرق تدريسها لأبنائنا، وذلك لتحقيق المعرفة التراكمية وتنمية مهارات الفكر التحليلي، وذلك للمساعدة في حل المشاكل.
- ✓ تطبيق نظام التعليم الرقمي من أجل إعداد الأجيال القادمة للتفاعل مع أقرانهم بدول العالم المتقدم.
- ✓ رعاية المتفوقين والموهوبين دراسياً من خلال مجموعة مدارس متميزة تؤهلهم تأهيلاً يدفع بقدراتهم نحو تمثيل مشرف لمصر ولتحقيق الاستفادة القصوى من قدراتهم الخاصة.
- ✓ خطة متكاملة لتطوير الأبنية التعليمية ببناء العديد من المدارس الجديدة لخفض الكثافة بالفصول ورفع كفاءة التشغيل بصفة عامة بمدارس مصر.
- ✓ تنويع وتحديث منظومة التعليم الفني باعتبار ذلك هدفاً قومياً لتأهيل الشباب، وتحفيز هذا التوجه لخدمة متطلبات سوق العمل ومشاريع التنمية التي شملتها الخريطة الاستثمارية (المقترحة) في كافة المجالات.
- ✓ اعتبار تنمية روح الانتماء والوطنية وحسن الأخلاق والتعريف بالحقوق والواجبات قاسم مشترك أعظم في أي عملية تعليمية.
- ✓ الدعوة لإقامة مراكز متخصصة لتأهيل المدرسين وتدريبهم على أحدث النظم التعليمية التي تتوافق مع متطلبات التعليم في القرن الحادي والعشرين والعمل علي تحسين أوضاعهم.
- ✓ تتبنى الرؤية إصلاح للمنظومة الجامعية والبحثية التي تصبو لتحقيق التأسيس المعرفي للإنسان المصري بشكل يفتح آفاق التعليم والبحث العلمي، وربط تلك الجامعات ومراكز البحث العلمي بمراكز الصناعة تلبية لمتطلبات سوق العمل.

- ✓ تؤكد الرؤية بعد رسم الخريطة الجديدة لمصر والهادفة لإعادة انتشار المصريين على كامل أرضهم، أن (التأسيس المعرفي) يجب تحقيقه على المستوى المحلي الذي تتواجد به الجامعات ومراكز البحوث على نحو يؤسس لتعليم وتدريب خريجين يلبون حاجة التنمية وسوق العمل والذي هو في أمس الحاجة لجهودهم.
- ✓ تهتم الرؤية بتحسين أحوال أعضاء هيئة التدريس وإعلاء قيمة الابتكار وربط البحث العلمي بالصناعة، وتأسيس نظام واضح لحرية تداول المعلومات، مع تطبيق نظام التعليم الرقمي.
- ✓ تحفيز الجامعات على تأسيس بنوك للأفكار من أساتذتها المتميزين بالإضافة إلى رجال الصناعة وغيرهم لصياغة ومتابعة خطط التنمية بالمحافظات، ولاقتراح الحلول المناسبة لمشاكلها تحقيقاً لتنمية مستدامة تفتح الآفاق الرحبة للأجيال الحالية والمستقبلية.
- ✓ تؤكد الرؤية على وجوب أن يكون بكل محافظة جامعة على الأقل لخدمة أهداف التنمية بالمحافظة، وكذا تحفيز التوسع في انشاء الجامعات الأهلية الغير هادفة للربح.
- ✓ التأكيد على الاستحقاق الدستوري بدعوة الحكومة لزيادة الموارد الخاصة بالبحث العلمي والمرتبط بالتطبيق التكنولوجي الذي يخدم أهداف التنمية بكافة المجالات.

4. وقف جديد للتعليم:

- ✓ كما تدعو الرؤية لإنشاء "وقف للتعليم" تتولاه "هيئة الأوقاف المصرية" من أجل تشجيع وحث الاستثمارات لإنشاء مدارس تستأجرها الدولة بمقابل اقتصادي، وذلك جنباً جنب مع توجيه استثمارات الدولة لذات الغرض.
- ✓ دعوة الجميع للانضمام لهذا الوقف ودعمه، باعتبار إن تعليم أبناء الشعب المصري هدف قومي، وفي ذات الوقت فإن كل مساهم في هذا الجهد الخيِّر له التقدير والثناء.
- ✓ دعوة كافة الأوقاف الإسلامية وغيرها ومنظمات العمل الأهلي حول العالم للإسهام في هذا الوقف لإحداث النهضة التعليمية المصرية ودعم إنشاء مدارس جديدة بهدف خفض كثافة الطلاب بالفصول بما يُمكِن الطالب من تحصيل دروسه في ظروف تواكب المعايير الدولية.

خلاصة الرؤية فى شان التعليم:

إن نظرتنا إلى التعليم من رؤية دستورية، تعتبره حقا لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية.

وتتضمن هذه الرؤية مجموعة من المشروعات تعمل على تطوير العملية التعليمية في مصر كماً وكيفاً، من خلال زيادة عدد المؤسسات التعليمية القائمة في مصر وتطوير الأبنية التعليمية في مرحلتي التعليم قبل الجامعي والجامعي، وانتشارها جغرافياً في كافة انحاء الجمهورية، وكذلك رفع كفاءة العملية التعليمية عن طريق مراجعة المناهج التعليمية وأساليب التعليم والوصول بها إلى المستويات العالمية حيث إن مستوى الخدمة التعليمية المقدمة في مصر منخفض مقارنةً بمستواها في الدول النامية الأخرى.

هذا بالإضافة إلى الاهتمام بقادة العملية التعليمية وهم المدرسين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من خلال تحقيق التوازن بين مسئولياتهم في التدريس من جانب، وتنمية كفاءتهم العلمية ومهاراتهم المهنية من جانب آخر، وذلك بإعادة نظام البعثات العلمية الكافية في جميع التخصصات وتدبير التمويل المناسب لتغطيتها بالربط بحركة البحث العلمي المتقدم في المراكز العالمية مع رعاية حقوقهم المادية والأدبية، مع وضع نظام علمي لتقييم العملية التعليمية يشكل حقيقياً وفقاً للمعايير الدولية بما يضمن الارتقاء المستمر بجودة التعليم. وكذلك تعزيز دور الاتحادات الطلابية والأسر الطلابية من أجل تنظيم العمل العام بشكل إيجابي وتحفيز الطلاب على الاشتراك فيه والعمل على خلق تنافسية شريفة بين الطلاب/ الطالبات للحصول على المنح والحوافز والمكافآت، وكذلك تشجيع التواصل بين الطلاب وبين أعضاء هيئة التدريس مما من شأنه خلق مجتمع جامعي لا يقتصر فقط على العملية التعليمية، ولكن يمتد بالتنمية الشاملة للفرد مما يؤهل الشباب للمساهمة في التنمية الاقتصادية السليمة.

كذلك يتم العمل على تطوير الجامعات الوطنية والعمل على استعادة مكانتها بين جامعات العالم وعلى ربط قطاع التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل، مع إنشاء الدولة للمزيد من الجامعات الحكومية، وتشجيع ثقافة الاكتتاب العام لإنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح وتهتم بإنتاج الدراسات العلمية القيمة، وإعداد الكوادر المصقولة المتخصصة

في مجال الإدارة العليا والعلوم الاقتصادية والسياسية وإنتاج المعرفة الجديدة . ولتيسير كل ذلك، حرص الدستور على تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم بكافة مراحله ، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية .

وفي هذا السياق، هناك اهتمام شديد بإحياء دور الوقف في تشجيع البحث العلمي من خلال كفالة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والتعاوني وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي، بالإضافة ما قرره دستور 2014 في المادة 23 منه حيث تنص: (تخصص للبحث العلمي نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 1 % من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية) حيث تبلغ النسبة الحالية 0.23 % فقط، وهو ما يعكس اعتبار التعليم بكل أنواعه ومراحله والبحث العلمي قضية لصيقة بالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والأمن القومي .

كما تجب الاهتمام بالرياضة داخل المدارس والجامعات وتشجيع المتفوقين رياضياً لما للرياضة من دور إيجابي في الصحة النفسية والبدنية للطالب مع ضرورة الاهتمام بالتغذية الصحية والسليمة لأطفال المدارس .

5. البرنامج القومي لمحو الأمية:

لا يمكن إغفال حق الأجيال التي لم تحظ بالتعليم من حقها الدستوري الأصيل في الحياة الكريمة التي قد تحرمها الأمية منها . وتقوم هذه الرؤية على تنسيق الجهود والمشاركة المجتمعية واستخدام الوسائل الحديثة والحوافز غير التقليدية لضمان تحقيق الهدف فعليا وليس فقط الاعتماد على الشعارات، وذلك من خلال الخطوات الآتية:

أولا :

تجفيف منابع الأمية من خلال التحسين الكبير في نظام التعليم الأساسي والقضاء على ظاهرة التسرب من التعليم خاصة في الريف والمناطق النائية والأشد فقرا .

ثانيا :

وضع خطة زمنية واضحة يشترك في تنفيذها الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاعات العريضة من الشباب المتعلم ووضع الحوافز غير التقليدية لتشجيع كل هذه الجهات على المشاركة في البرنامج، وكذلك ضرورة محو أمية المُجند كشرط لإتمام فترة تجنيده مع وضع محو أمية الآخرين كجزء أساسي من البرنامج التدريبي للمجندين المتعلمين.

ثالثا :

تفعيل اللامركزية في تنفيذ الخطة القومية لمحو الأمية حتى تتوفر المرونة وتتناسب معدلات التنفيذ مع ظروف كل محافظة في مواجهة التفاوت في الطبيعة الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية لأصغر مستوى إداري (مثل القرى) .

رابعا:

استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لمحو الأمية (كأقراص تعليمية مدمجة) يمكن استخدامها في الحالات التي يتعذر فيها الحضور للفصول الجماعية التقليدية (مجتمع محافظ، مناطق بعيدة . . .) . مع الأخذ في الاعتبار، وضع أولوية محو الأمية لصغار السن، وذلك لتأهيلهم للارتقاء بأوضاعهم وإيجاد فرص عمل مناسبة تؤهلهم للخروج من دائرة الفقر وتحقيق الحراك الاجتماعي المطلوب.

6. اللامركزية الإدارية - التحول إلى الإدارة اللامركزية

يأتي التحول في نظام الإدارة اللامركزية وفقاً لخطة شاملة وبرنامج زمني مندرج لا يتعدى الخمس سنوات كما ورد في الدستور، بما يضمن تحقيق التوازن بين السلطات المركزية والإدارة المحلية، والتوزيع الكفء والواقعي للمسئوليات والصلاحيات والاختصاصات بين الجهتين، وذلك من خلال قانون جديد للحكم المحلي ينص على التحول إلى نظام اللامركزية وتحدد المسئوليات وقواعد المساءلة، وذلك على النحو التالي:

- التحديد الواضح والمنضبط للعلاقة بين السلطة المركزية والمستويات الإدارية المحلية والمسئوليات الوظيفية والمالية لكل مستوى، بما يضمن سلاسة العلاقة بين الطرفين والعمل على تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفاعلية للمواطن، شاملاً آليات العمل خلال الفترة الانتقالية.
- التحديد الواقعي والفعال لمستويات الإدارة المحلية وتعريف الوحدات المحلية المرتبطة بها (المراكز والمدن والأحياء والقرى)، مع تفعيل وتدعيم الرقابة الأفقية والرأسية بين هذه المستويات، بحيث يتم إعطاء الحق الأصيل لكل مستوى في اتخاذ قرارات بعينها ينص عليها القانون صراحة، وضرورة تصعيد قرارات أخرى من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى في الحالات الأخرى، كل ذلك ضمن إطار واضح وشفاف يحقق التكامل والتوازن ويمنع التداخل والتضارب.
- التمكين المالي والإداري للسلطات المحلية عن طريق النقل المؤسسي والمقنن للمسئوليات والصلاحيات المالية والإدارية التي تجب أو يمكن نقلها من الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية، بما في ذلك الحق في تعيين وتقييم

وترقية الموظفين في الأجهزة التنفيذية المحلية، وتحديد أولويات الإنفاق العام، ووضع الموازنة، وحشد بعض الموارد المالية المحلية (مثال ذلك: الحصول على نسبة من عوائد الضريبة العقارية وتحصيل الرسوم على الخدمات العامة المحلية، ونسبة من الإيرادات والضرائب الأخرى، بعد إقرارها من المجالس الشعبية المحلية في ضوء الإطار القانوني العام الذي يضعه البرلمان) مع وضع قواعد التحويلات المالية من الحكومة المركزية المحافظات.

- ضمان مشاركة المجتمع المحلى المعنى في صنع واتخاذ القرار باستخدام أدوات، منها على سبيل المثال: التقييم الشعبي لمستوى الأداء التنفيذي وجودة الخدمات المقدمة وسرعتها، وجلسات الاستماع العام واستطلاعات الرأي، فضلاً عن متابعة أداء المجالس الشعبية والتنفيذية المحلية.

رؤية اللامركزية الإدارية:

- ✓ توفر مستوى مناسب من الموارد للمحافظات بما يوفر لها مدخلات لدعم برامج تطوير البنية الأساسية والخدمات.
- ✓ خطاب التكليف للمحافظين تحدد المهام والمشاريع التنموية والعمرانية والاستثمارية المطلوب إنجازها بالمحافظة.
- ✓ سلطات واسعة للمحافظين مستمدة من القانون.
- ✓ المجلس الشعبي المحلى للمحافظة هو الجهة المنوط بها فرض الرسوم المحلية ومتابعة تنفيذ الموازنة وخطط التنمية بالمحافظة.
- ✓ اللامركزية توحد جهة الاختصاص أمام الاستثمار لتسهيل الإجراءات، ولا تتعارض مع حكومة مركزية تضع السياسة العامة للدولة، وتتابع تنفيذها وتتماشى مع رقابة شعبية فعالة من خلال مجالس محلية منتخبة.
- ✓ تكليف المحافظين بتحفيز الاستثمار والترويج له داخلياً وخارجياً لتنفيذ الرؤية التنموية السياحية والصناعية والتعدينية والتجارية والعمرانية والخدمية بمحافظتهم.

7. تطوير منظومة الأمن

ان التزامي الأول أمام شعب مصر العظيم هو التصدي للإرهاب، ودحره، وعودة الأمن والأمان بمشيئة الله. لقد تعرض الوطن وما يزال لهجمة دنيئة شرسة من قبل جماعات الإرهاب الأسود والقوى المؤيدة لها في الداخل والخارج تستهدف تقويض أركانه. وسقط من أبناء الوطن و من المواطنين الأبرياء و من رجال الشرطة والقوات المسلحة مئات الشهداء والمصابين خلال مواجهتهم لهذه الحرب الدنيئة ولجميع هؤلاء منا كل تحية الإعزاز والتقدير، إلا إن ذلك لم ولن يفت في

عضد المواطنين أو إخوانهم من أبطال الشرطة و القوات المسلحة و لن يثنيهم عن أداء هذا الواجب الوطني وبذل المزيدِ من التضحيات لحماية إرادة الشعب بكل شرف وإخلاص.

تؤكد الرؤية إنه في ضوء الطموح الذي تنشده الخارطة الجديدة (المقترحة) لمصر من إعادة توزيع الخريطة السكانية لمصر لتحقيق العدالة في التوزيع وإحداث معدلات نمو وتنمية اقتصادية غير مسبوقة، فإن مسئولية وزارة الداخلية سوف تتسع لتستوعب هذا الانتشار وهذه المشروعات، ولذا فقد أصبح لزاما عليها إعادة تقسيم الهيكل الإداري للوزارة من مديريات أمن ومراكز وأقسام ونقاط شرطة وفق الخرائط الجديدة التي سوف تتغير بها الحدود الجغرافية للمحافظات مع مراعاة أن يتوآكب التقسيم الإداري للهيكل الجديد مع مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة الأخرى مثل الحكم المحلي والقضاء.

تؤكد الرؤية على أن يكون لدينا:

- ✓ شرطةٌ متطورة قادرة على تحقيق آمال وطموحات هذا الشعب وحلم هذه الأجيال في بناء دولة مؤسسات مدنية عصرية حديثة تلتزم بمبادئ 25 يناير و30 يونيو.
- ✓ شرطةٌ تسهر على أمن وخدمة المواطن في إطار احترام سيادة القانون وكافة مواثيق حقوق الإنسان. ولقد أفرد الدستور المصري باباً كاملاً للحريات العامة والواجبات وهو (الباب الثالث) الذي حَرَم المساس بكرامة وحرية الإنسان وكفل له المساواة في كافة الحقوق والحريات وألزم الدولة بضمان حرمته الشخصية وحياته الخاصة وتوفير الطمأنينة والأمن النفسي له، وكذا حرية التنقل والإقامة والسَفر والاعتقاد والرأي والفكر والبحث العلمي والإبداع الفني والحصول على المعلومات والبيانات والوثائق الرسمية وحق الملكية الفكرية في كافة المجالات، وأيضا حرية الصحافة والطباعة والنشر بكافة الوسائل وتنظيم الاجتماعات والمواكب العامة وتكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات. وهذا كله يفرض على رجل الشرطة الالتزام بما ورد بالدستور، وأيضا بقانون هيئة الشرطة من حماية أرواح المواطنين وأعراضهم وأموالهم وتحقيق الطمأنينة والأمن النفسي لهم.
- ✓ شرطةٌ تلتزم بأقصى درجات الشفافية والحَيدة والتجرد والنزاهة شأنها، في ذلك شأن كافة مؤسسات الدولة.

- شرطةٌ تعتمد على المنهج العلمي في وضع سياسات أمنية مدروسة ومتطورة لكافة الظواهر والمشاكل الأمنية التي يواجهها المجتمع، والتي تُعد من خلال مراكز البحث العلمي سواء داخل وزارة الداخلية أو خارجها .
- شرطةٌ تُحقق الأمن والأمان والاستقرار على ربوع الوطن وتحقق أعلى وأفضل معدلات التأمين لكافة ثرواته البشرية والطبيعية وتتصدى للإرهاب والإجرام والبلطجة بكل حزم وشدة وتضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه العبث بثروات أو مقدرات هذا البلد العظيم.
- شرطةٌ تعتمد على العنصر البشرى المدرب تدريباً متطوراً والمُعَد إعداداً جيداً في ضوء رؤية لمتطلبات المرحلة حتى يتمكن من استيعاب كافة المهام والأعباء التي سوف يكلف بها لتحقيق امال وأحلام هذا الشعب العظيم.
- شرطةٌ تستخدم الوسائل والأساليب الحديثة، وتعتمد على التقنية المتطورة في مجال التسليح ووسائل الانتقال وأدوات الاتصال ونقل المعلومات الأمر الذي يمكن هذا الجهاز من تأمين المرافق الحيوية والقلاع الصناعية والمنشآت والمواقع السياحية والأثرية والاستثمارية حتى يعود هذا البلد واحة الأمن والأمان وقِبلة استثمار العالم بأسره.
- الارتقاء بإمكانيات الشرطة من حيث الكم والنوع بما يتوافق ومتطلبات الأمن ودون زيادة الأعباء على رجال الشرطة.
- تؤكد الرؤية على أنه من الضروري أن تضم وزارة الداخلية قطاعات وأجهزة تعتمد في أدائها لعملها على قاعدة معلومات كبيرة ودقيقة ومتطورة تمكنها من التصدي لجرائم جماعات العنف والإرهاب وإحباط مخططاتها والقضاء عليها تنفيذاً لاستراتيجية تحفظ وتصون الأمن القومي المصري خاصة في ظل التحديات التي واجهتها مصر، ومازالت تواجهها في خلال هذه المرحلة الفاصلة في تاريخ العمل الوطني.
- ضرورة مراجعة التشريعات ذات الصلة بالشرطة والمحليات.
- الاهتمام بالنواحي الوظيفية والإنسانية والمعيشية لأفراد الشرطة على مختلف المستويات وأسرهم.
- وجوب النظر بموضوعية لإعادة توزيع بعض الاختصاصات الموكلة لجهاز الشرطة ليتفرغ لأداء رسالته السامية نحو الأمن والأمان، دون إخلال بترابط وتداول المعلومات التي تدعم تحقيق الأمن.

- ✓ وجوب الاهتمام الكامل بالنواحي الإنسانية والأسرية لرجال الشرطة على اختلاف درجاتهم ورتبهم بما يكفل لهم حياة كريمة و يتيح لهم فرصة التركيز الكامل فى أداء واجبهم الوطني ، و توفير كافة الحقوق القانونية لحمايتهم أثناء أداء واجبهم الوطني فى حدود القانون و ضوابطه.

الأهداف المراد تحقيقها:

1. إصلاح المنظومة الأمنية وتطويرها وتحديثها مع تطوير قدرات العاملين بها .
2. إعادة نشر الأمن والاستقرار في الشارع المصري وإرساء علاقة صحية بين أجهزة الأمن والشعب، تحكمها مبادئ سيادة القانون واحترام كرامة المواطنين وحريتهم.
3. القضاء على الإرهاب، في ظل قناعتنا الكاملة إن مكافحة الإرهاب ليست قضية أمنية خالصة، بل تتضمن جوانب اجتماعية وسياسية واقتصادية ينبغي على كافة أجهزة الدولة مراعاتها وفقاً لخطة استراتيجية متكاملة.
4. التصدي للتحديات الأمنية التي تواجه الأمن القومي المصري خاصة محاولات اختراقه من الخارج خلال هذه المرحلة الفاصلة في تاريخ العمل الوطني.
5. تحقيق الأمان والاطمئنان للمواطن المصري من خلال إنفاذ القانون، ودعم السلام الاجتماعي ومحاربة الجريمة حيثما وجدت.

8. التزامات الدولة بموجب الدستور

أفرد الدستور المصري استحقاقات عديدة في مجال الحريات وحقوق الإنسان وغيرها ، ولذا تهدف الرؤية تكليف الحكومة بإنجاز الاستحقاقات التشريعية إنفاذا لأحكام الدستور.

ويقتضي ذلك:

- ✓ إعداد خطة تشريعية تتضمن تعديل تشريعات قائمة، واستحداث تشريعات جديدة، بما يؤهل مصر لتحقيق انطلاقاتها الاقتصادية والاجتماعية وإحداث تنمية مجتمعية حقيقية وتأمين الحقوق والحريات، والعدالة الاجتماعية، وهي مهمة عظيمة.
- ✓ يقتضي إنجاز الخطة التشريعية وضع برنامج كفء للإصلاح التشريعي الذي يعتمد فلسفة حاكمة للعملية التشريعية، تتناغم به التشريعات مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

- ✓ تؤكد الرؤية على إنه لا بد من مواجهة أمينة لكافة المعوقات القانونية التي تعرقل جذب الاستثمارات، ولهذا فان البرنامج يُوَجَه بقوة نحو إحداث نقلة نوعية لتحفيز الشرفاء ممن يشغلون المناصب الحكومية للإنجاز بفكر وإجراءات لامركزية، بأسلوب يحقق الشفافية وسرعة الإنجاز، وبإصلاحات تشريعية تُعلي مبدأ الوفاء بالعقود المبرمة من جانب الدولة وحماية الاستثمار من ممارسات طالما عانى منها، تحقيقاً لعدالة ناجزة فاتحة أبواب المشاركة العالمية في تحقيق الحُلم المصري.
- ✓ تفعيل مبادئ واجراءات العدالة الانتقالية طبقا للمعايير الدولية.

9. تطوير الخطاب الديني

تستهدف الرؤية الوصول لتطوير الخطاب الديني من خلال:

- ❖ تحسين أحوال الدعاة للاضطلاع بدورهم المنشود في المجتمع مع إصلاح منظومة البدلات والرواتب بما يتيح تفرغهم للدعوة وتحسين المستوى المعيشي لهم.
- ❖ سد الفجوة والعجز في أعداد الدعاة من خلال الأساتذة والمتخصصين بالجامعات والمعاهد المختلفة المعنية بالشئون الدينية والدراسات الشرعية وثيقة الصلة بشئون الدعوة.
- ❖ استقبال البعثات العالمية الطالبة للعلم بالأزهر الشريف مع إرسال البعثات الدائمة حول العالم للتأكيد على حقيقة الإسلام الوسطي وسماحته وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الإسلام، والتي رسمتها الجماعات المتطرفة فكرياً.
- ❖ تأسيس "المجلس الأعلى للدعوة" تحت مظلة شيخ الأزهر الشريف ويهدف إلى الدعوة إلى ترسيخ القيم والمبادئ الإنسانية، وتنمية روح الانتماء، ولم الشمل، وإعلاء قيمة المواطنة، والعمل والإنتاج، ويهدف في هذا الصدد العمل على تثقيف وتأهيل ورعاية الدعاة.
- ❖ دعوة الكنيسة المصرية للاستمرار في القيام بدورها الوطني نحو خلق مجتمع متآخٍ متحاب والدعوة لمكارم الأخلاق وتنمية روح الانتماء وإعلاء قيم العمل والإنتاج.
- ❖ حث الإعلام على أن يكون ضمن خريطته الإعلامية، برامج تدعو لنشر القيم والمبادئ، وتعزز من روح الانتماء والتسامح، مع التركيز على دور إعلام الدولة في هذا الصدد.

❖ حث الأمة على انشاء الأوقاف الجديدة والتزام الدولة بتهيئة البنية التشريعية اللازمة لذلك من أجل التوسع في العمل الخيري والأهلي، مع دعم العمل المجتمعي والتعاوني لما فيه خير الوطن.

❖ هل تحقق الرؤية في ضوء ما سبق عيش أفضل؟

1. الخريطتين الجديدتين الإدارية والاستثمارية (المقترحتين)، تمثلان توجهاً جديداً نحو التنمية بقرارات تفتح آفاقاً بلا حدود لمشروعات في قطاعات اقتصادية متعددة، تُحفز الاقتصاد نحو نمو غير مسبوق من أجل عيش أفضل ثار من أجلهُ المصريون وكان مطلب ثورتهم الأول. . تهدف رفع مستوى الدخل للفرد والأسرة من خلال:-
2. خلق حالة طلب بصورة غير مسبوقة تملايين فرص العمل فى مجالات تحديث أنظمة الري، والاستصلاح الزراعي، والتنمية الصناعية، والعمرانية، والسياحية، والتعدينية، والخدمية، والمقاولات المرتبطة والنمو الجديد فى مجالات التعليم، والخدمات الصحية، والنقل، هذا التزايد فى الطلب كفيل بإحداث زيادة مؤكدة فى دخل الفرد، تأكيداً لاقتصاديات السوق، نتيجة لخلق طلب متزايد على سوق العمل والذي يستهدف فى المقام الأول العمالة المدربة ذات الخبرة من ناحية، ومن زاوية أخرى فإن الطلب المتزايد يفتح الآفاق لالتحاق أعضاء جدد من الأسرة بسوق العمل وهو ما يؤدي بالطبع لتحسين دخل الأسرة ككُل وخروجها من دائرة "الفقر" .
3. زيادة الإنتاج الزراعي بتحديث أنظمة الري وبالأراضي الجديدة المستصلحة فضلاً عن زيادة الإنتاج الصناعي بتواجد منطقة صناعية بكافة الوحدات المحلية وذلك تهدف تحقيق تحسن فى أسعار المنتجات الزراعية والصناعية بما يزيد من قدرة الأسرة على الإنفاق ومن زاوية أخرى فإن التوسع فى الاستزراع السمكي يؤدى لتوفير هذا الغذاء البروتيني المتميز بأسعار فى متناول الجميع.
4. التخطيط العمراني لمناطق جديدة، والتوسع غير المسبوق فى الأحوزة العمرانية بالقرى والمحافظات تحدودها الجديدة، يهدف إتاحة أكبر قدر ممكن من الأراضي المعدة للبناء، ووفرة المعروض من أراضي البناء تؤدي حتما لخفض أسعار تلك الأراضي، ومن ثم إتاحة فرصة أفضل لمواطن طال انتظار حلمه لمسكن كريم، وهو أحد المحاور الأساسية لتحسين معيشة الإنسان المصري. كما سيؤدى حتما إلى توسعات فى النطاق العمراني بالقاهرة، وعواصم المحافظات، بما يوفر حلول غير نمطية لمعالجة أزمة المرور وتلوث البيئة، بما يوفر حياة أفضل للمواطنين.

5. تزايد موارد موازنة الدولة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يؤدى إلى زيادة الإيرادات السيادية من ضرائب، وغيرها إضافة موارد جديدة ستفرض نفسها على الموازنة، فالتخطيط العمراني (المقترح)، وما يصاحبه من موارد جديدة لخزانة الدولة من بَيع أراضي وسط العاصمة الجديدة والمدن السياحية والقرى والمناطق العمرانية الجديدة، وكذا من رسم التحسين للأراضي المضافة للأحوزة العمرانية، والمناطق الصناعية بالقرى، وكذا من إعادة استغلال أصول الدولة المملوكة بعد انتقال الحكومة المركزية إلى مقرها الجديد بوسط العاصمة الجديدة، والإيرادات المرتقبة من المناطق الحرة والمشروعات المطروحة بنظام "BOT" (مطارات وموانئ وغيرها)، كل ذلك من شأنه أن يأتي بموارد مالية جديدة تُعزز من قدرة الدولة على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والإسراع بمشاريع البنية الأساسية سعياً لتحسين جودة حياتهم.
6. المنظومة المتكاملة لمكافحة الفقر، إضافة وتحديث وترشيد منظومة الدعم بهدف وصول الدعم لمستحقيه بالفعل، وبصورة فعالة، بحيث تستطيع فئة ليست بقليلة أن تشعر أن هناك خدمات ورعاية والتفاتاً من جانب الدولة للفئة الأكثر فقراً.
7. المدارس المستهدف بناؤها على الخريطة الجديدة، بهدف تقليل كثافة عدد التلاميذ فى الفصول مع تطوير كامل للمناهج وإدخال التعليم الرقمي، بما يحقق نقلة نوعية فى التعليم وهو ما يساعد التلاميذ على الاستيعاب، ويوفر لهم مناخاً تعليمياً أفضل يقلل الحاجة إلى الدروس الخصوصية، بما يخفف العبء عن كاهل رب الأسرة ويحقق عيشة أفضل.
8. التوسعات الكبرى فى مجال المنشآت الطبية من مستشفيات ومراكز صحية وغيرها مع قانون تأمين صحي، يكفل علاجاً فعالاً وشاملاً يستهدف بصورة مباشرة تحسين جودة الرعاية الصحية للفرد، ورفع هذا العبء عن محدودي الدخل تحسيناً لمعيشتهم.
9. البرنامج الطموح لتوصيل مياه الشرب والصرف الصحي إلى المناطق المحرومة، يستهدف توصيل تلك الخدمات الأساسية لتوفير معيشة أفضل للمواطن.
10. النقلة نوعية فى المطارات، والطرق البرية، والمواصلات (سبق شرحها تفصيلاً فى باب تحديث قطاع النقل)، تحقق طفرة فى قطاع النقل والمواصلات، سعياً لحياة أفضل للمواطنين.
11. الدعوة إلى التقارب والتعاطف والدعوة لعمل الخير.

https://youtu.be/SHFZeCFebQg

https://youtu.be/dDrfEQY_7Ek

https://youtu.be/h3Zq-3-WJK8

6/2/2020

وكما جاء في الرؤية

إن التحديات جسيمة وقوى الشر والإرهاب تتربص بمصر. فى ظل أوضاعنا الاقتصادية، وأعباء مديونياتنا، كل هذا يجعل العبء كبير والتحدي خطير، ولكني كرجل أمضيت عمري مستعداً لتقديم روحي فداءً للوطن، وتربيت في مدرسة عسكرية فريدة من نوعها لا تعرف معنى الهزيمة، ولا الخنوع، تُعلي مبادئ العزة والكرامة، فقد أعددت العدة لخوض المعركة الكبرى، معركة مكافحة الإرهاب، معركة البناء والتحديث وقهر الفقر والأمراض المُتوطِنة وتأسيس الدولة العصرية. تواجه مصر الآن تحديات مصيرية يتحتم عليها أن تقابلها بأقصى قدر من الانتباه والحرص،

وبأكبر طاقة من المعرفة وحسن التدبير، لأن قرار مستقبلها والآمال الكبرى والطموحات الواسعة المنصلة بهذا القرار لا يمكن أن تحققها غير إرادة تعرف مسئولية الأمل، وتملك شجاعة العمل الجاد على تحقيقه.

تحليل لرؤية الرئيس السيسي . . . ! أ.د. علي السلمي

19/5/2014

لقد تبنت الرؤية التي أعلنها الرئيس السيسي أثناء الانتخابات الرئاسية عام 2014 مجموعة مهمة من المبادئ التي تتفق مع كان الشعب المصري – ولا يزال – يتمسك بها لتحقيق حلمة في دولة مدنية ديمقراطية حديثة.

وتلك المبادئ هي؛

أن الثورة مبدأ وأسلوب عمل وليس شعاراً فقط، وألا عودة للدولة الأمنية ولا قمع للحريات، ثم تأكيد الثقة بين الشعب وجيشه وقيادته وشرطته، وتحقيق تحول ديمقراطي على أرض الواقع يمثل ضماناً لمستقبل مشرق، كل ذلك مع التنفيذ الكامل والفوري لكافة الالتزامات التي وردت بمختلف أبواب الدستور خاصة سيادة القانون، وضمان الحقوق والحريات، والقضاء على الفساد، وتمكين الشباب والمرأة.

وقد كان غياب تلك المبادئ – في نظام ما قبل 25 يناير 2011 وأثناء حكم جماعة الإخوان الإرهابية – السبب الرئيس في انفجار الثورة مرتين في غضون عامين، وما يزال المصريون يأملون في تحققها كاملة ، ليس في شكل رؤى ووثائق نظرية، ولكن بأفعال وإنجازات ملموسة على أرض الواقع!

إن الالتزام أن تكون الثورة مبدأ وأسلوب عمل يعني أن مصر تستطيع التخلص من مشاكلها المتراكمة عبر سنوات التردي والاستبداد فيما قبل 25 يناير، وأن تحقق التنمية الشاملة والمستدامة بالتخلص من السياسات العقيمة والجهاز الإداري المنيبس والمترهل الذي ينتشر الفساد في أركانه، وأن تنطلق مشروعات التنمية والتطوير والتحديث في كل مجالات الحياة المصرية مستندة إلى ثمار المعرفة والمستجدات التقنية بما يوفر الوقت والجهد والتكلفة.

إن مصر تستطيع بإعمال مبدأ الثورة أسلوب عمل وحياة، أن تحقق ثورة في التعليم والبحث العلمي، وثورة في منظومة الصحة وفي أساليب توفير الخدمات العامة بطرق غير تقليدية تستثمر طاقات الكيانات غير الحكومية الخلاقة وانفتاحها على كل جديد في الإدارة وتقنية الاتصالات والمعلومات بما يكفل القضاء على فرص الفساد وتحقق الرضا المجتمعي دون إرهاق الموازنة العامة بالمزيد من الأعباء.

وبالمثل، إن تحقيق مبدأ ألا عودة للدولة الأمنية ولا قمع للحريات، تخلق فرصاً أفضل لتأكيد الثقة بين الشعب وجيشه وقيادته وشرطته، ويهيئ الوطن لطفرة ديمقراطية في ظل التنفيذ الكامل والفوري لمقاصد الدستور وكافة الالتزامات التي وردت به، فضلاً عن حمايته والدفاع عنه.

إن مبادئ رؤية السيسي للمستقبل قد أسهمت في تحديد ثلاثة أهداف رئيسة؛

الأول،

تحقيق العيش. الحرية. العدالة الاجتماعية. الكرامة الإنسانية ، والاستقرار الأمني،

والثاني،

مستقبل واعد لمصر والأجيال القادمة في دولة حديثة،

أما الهدف الثالث،

فكان العودة بمصر إلى مكانتها الإقليمية والعالمية الشامخة .

وواضح أن تلك الأهداف الثلاثة تلخص أحلام ثورة 20 يناير/ 30 يونيو، وتترجم بصدق كل ما كان يتمناه المصريون.

وقد تحقق الهدف الثالث بدرجة عالية من الكفاءة والنجاح، أما الهدفين الأول والثاني فما زالا في انتظار التفعيل الكامل.

أما فيما يتعلق بركائز الرؤية

فقد استندت رؤية السيسي إلى مجموعة من الركائز الإستراتيجية باعتبارها آليات لتحقيق الأهداف، والتي تشمل ضرورة، تحقيق الأمن والأمان والاستقرار السياسي في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته. وهذا مطلب أساس لكافة القوى السياسية والمجتمعية في مصر، فضلاً عن أن غياب تلك الآلية تعطي الفرص للقوى الدولية للتدخل في الشأن المصري!

من ناحية أخرى استهدفت الرؤية القضاء التدريجي على الفقر في مصر وتحقيق تحسن سريع وملموس في جودة الحياة لجميع المواطنين. وهذه الآلية تفتقد الزخم والقدرة العلمية والتقنية غير المتوفرة للمؤسسات الحكومية التي يعهد إليها بالتنفيذ وهي أسيرة النظم الحكومية والبالية وتدني مستويات الكفاءة فضلاً عن النزاهة المرجوة.

أما فيما يتعلق بقضية التحول الديمقراطي القائم على احترام التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة واحترام الحقوق والحريات وذلك كما جاء في الركائز الاستراتيجية لرؤية مستقبل مصر، فلا تزال تنتظر التفعيل!

أما مسألة استحداث خريطة إدارية واستثمارية جديدة لمصر، تستفيد من كامل مساحتها وطاقتها وتستهدف التنمية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق طفرة صناعية وزراعية تستحقها مصر. كما جاء ضمن الركائز الاستراتيجية للرؤية. فما تزال تتمثل في مشروعات - وإن كانت مهمة ومطلوبة - إلا أنها لا تتاح لها الفرص لتكون محلاً للحوار والنقاش من جانب العلماء والخبراء المتخصصين ومن القوى السياسية والمجتمعية، وذلك على الرغم من أن رؤية السيسي حرصت على أن تكون التفاصيل الدقيقة للمشاريع هي مسؤولية الجهات التنفيذية المعنية تحت قيادة ومسئولية الرئيس، الذي أعلن التزامه بمشاركة مجتمعية واسعة النطاق في اتخاذ القرارات وبتحقيق النتائج الإيجابية تدريجياً أثناء فترة ولايته.

وقد تضمنت الرؤية الرئاسية الاهتمام الجاد بالتنمية البشرية، والاستغلال الأمثل لكل موارد مصر، والتوصل إلى حلول جذرية ونهائية للتنمية في مجالي الطاقة والمياه، وأن يتم إصلاح مؤسسي شامل للجهاز الإداري للدولة.

من ناحية أخرى اهتمت الرؤية الرئاسية ببني السياسات الاقتصادية السليمة لتحقيق بين النمو والتشغيل والتوزيع، ثم الحفاظ على البيئة .

وقد يتساءل البعض عن معنى الإصرار على تفعيل رؤية الرئيس لمستقبل مصر التي تعود إلى عام 2014 قبل انتخابه رئيسا ، في حين أنه أطلق في فبراير 2016 رؤية جديدة لمصر 20 – 30 ؟

والإجابة تكمن في الفروق الجوهرية التي تميز رؤية الرئيس عام 2014 التي حددت مبادئ وأهداف سياسية مهمة ومرتكزات استراتيجية تعد بمعالجات غير تقليدية لمشكلات الوطن خلت منها رؤية مصر 20 – 30 عام 2016 ! ! !

ولعلنا نسترجع بعضاً مما كتبه الرئيس السيسي عن رؤيته لمستقبل مصر وهو يتأهل لخوض انتخابات الرئاسة في 2014؛

"في عهد جديد ينتظر مصر ومستقبل أفضل يتوقعه المصريون يصبح من حق المواطن المصري أن يطمئن تماما إلى سيادة مبدأ المساواة والمواطنة، فيضمن حياد مؤسسات الدولة كلها ، وحرصها على الفصل بين الدولة والنظام السياسي الحاكم رئيساً وحكومة وأحزاباً ، بحيث تقدم الدولة خدماتها لجميع المواطنين على أساس العدالة والمساواة الكاملة بينهم بصرف النظر عن انتمائهم السياسي أو عقيدتهم الدينية أو غير ذلك من الفروق الطبيعية بين الأفراد .

في هذا العهد الجديد لابد أن تنطلق عملية جادة لإعادة بناء مصر ومراجعة طريقة حكمها وأسلوب إدارتها والعمل على إصلاح المؤسسات العامة بعد أن أصابها الترهل والرتابة، كي تستعيد كفاءتها وتقوم بتطوير أجهزتها الإدارية وتحديثها حتى تصبح قادرة على القيام بمسئولية النهوض بمصر الحديثة. وهو ما يتطلب إصلاحات جذرية لكنها ضرورية لا مفر منها الآن بعد أن أعلن الشعب المصري رفضه لسياسة المسكنات، وترحيل المشاكل التي طالما عانى منها على مدار عدة عقود، كما أنه يرفض هيمنة أي فصيل حزبي على أجهزة الدولة ومؤسساتها للسيطرة عليها ، فمصر للجميع دون أي إقصاء، أو استبعاد، أو تهميش، أو تمييز . إن عملية إعادة البناء ومسيرة الإصلاح تتطلب منا الصبر والتحدي فلم يعد أمامنا بديل بعد أن قرر الشعب المصري عبر ثورته تصميمه على بناء مصر التي تليق به وبتاريخه وهذا سر الإصرار على تفعيل تلك الرؤية ! ! ! !

ما جاء في رؤية الرئيس السيسي عن الديمقراطية !

في مقدمة رؤيته تحدث في مواضع قليلة عن تصوره لثورة المصريين ومكانة الديمقراطية منها ، فقال "لقد خرج المصريون ليبهروا العالم بثورتهم، وبطرحهم الدستوري الجديد الذي يؤسس للديمقراطية والكرامة الإنسانية والعدالة

الاجتماعية"، وفي موضع آخر ذكر حق الشعب " في السعي لحياة كريمة قائمة على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل لعوائد التنمية وثروات الوطن، في ظل حياة ديمقراطية سليمة، مؤسسة على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات مع ضمان التوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه الذي يكفله الدستور المصري".

وعن مبادئ الرؤية قال الرئيس أنها تتضمن "تحقيق تحول ديمقراطي على أرض الواقع يمثل ضماناً لمستقبل مشرق". ثم عاد ليؤكد أنه من الركائز الاستراتيجية لتحقيق الرؤية "تحقيق عملية تحول ديمقراطي قائمة على احترام التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة واحترام الحقوق والحريات".

وحين تحدث عن ثورتي 25 يناير و30 يونيو وثورة 52 التي سبقتهما قال " أن الإيمان بالقيم المدنية والديمقراطية التي بشرت بها هذه الثورات لا يعني إنكار ما وقعت فيه من أخطاء في الممارسة والعمل على تصويبها، ومع الإيمان بالنظام الجمهوري الذي بنته ثورة يوليو ودور قائدها جمال عبد الناصر في قيادة قضايا التحرر الوطني لشعوب العالم الثالث كله وتحقيقه لقدر عال من العدالة الاجتماعية، فإن ذلك لا يعني تجاهل أهمية الارتكاز على مبادئ الديمقراطية وتداول السلطة في بناء نظام سياسي ناجح".

حتى قال الرئيس السيسي أن ثورة 52 قد أدت إلى تأسيس" نظما اتسعت لمشروعات جمال عبد الناصر وأنور السادات، لكنها تكلست ووقفت بعد ذلك دون أن تتقدم لتحقيق الديمقراطية". وقال "أن روح النظام الجمهوري هي الحفاظ الكامل على تطبيق جميع مبادئ الدستور وسن القوانين المنفذة لها، مما يتطلب استكمال عملية البناء الديمقراطي على اعتبار أن ضمان استقرار مصر وتطورها لن يتم بالحفاظ على المؤسسات فحسب، بل باحترام هذه المؤسسات للدستور ومبادئ دولة القانون دون أي خروج عليه أو انتهاك لقيمه أو استئثار لفصيل أو طبقة دون أخرى. إن العمل على استكمال عملية التحول الديمقراطي لضمان الاستقرار السياسي وتداول السلطة والعدل الاجتماعي لن يتحقق بدون معارضة قوية وأحزاب سياسية قادرة ومستقلة ومؤثرة في اتخاذ القرار والمشاركة بجدية في رسم سياسات الحاضر والمستقبل".

وحاولت رؤية المستقبل التي صاغها المشير السيسي قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية. بأمر الشعب. التركيز على ضرورة "العمل لتكون الجمهورية الديمقراطية دولة قانون ومؤسسات بمشاركة كل الاتجاهات في العملية السياسية وبتداول

للسلطة يتم في إطار دستوري وقانوني يكون مكفولاً للجميع"، "و أن المعارضة السلمية و حق الاختلاف والتظاهر السلمي أمر مصون بحكم الدستور والقانون لا يستثنى من ذلك الا الممارسين والمحرضين على العنف و من ينتهكون السلمية معتبرين أنفسهم فوق الدولة والدستور والقانون كما أنه لا حرية ولا كرامة إنسانية بعيداً عن قيمنا الدينية والحُكم الرشيد والأطر الديمقراطية ووضع الدستور محل التطبيق الفعلي بتشريع القوانين حتى لا يتحول إلى وثيقة تاريخية".

وجاء في خِتام حديثه عن الديمقراطية قوله" بالحلم المصري يصبح لدينا ما يجمعنا، وبممارسة الديمقراطية وبالدستور الجديد أصبحت حرية التعبير هي الطريق والمجال".

إننا نرى أن التحول الديمقراطي هو التزام وطني وقومي، وضرورة بقاء، وحتمية منطقية وعملية لا بديل عنها وتحد حضاري يجب قبوله لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية، ومن ثم ضرورة أن تعمل الرئاسة الجديدة على تيسير وتنمية المشاركة الفاعلة في الشأن العام من كل مواطن ومواطنة، وأن يشارك كل مصري ومصرية في إحداث التغيير والسعي إلى تفعيله وتحقيق غاياته ببذل الجهد وإبداء الرأي واستعمال الحق في اختيار من يحكمه ومن يمثله في المجالس المنتخبة، ومن ثم يتطلب الأمر فتح أبواب المشاركة المجتمعية الكاملة في عملية التحول الديمقراطي الشامل في مختلف المجالات حيث يشارك المواطنون جميعاً أفراداً وجماعات في تغيير أساليب العمل والأداء في كافة المواقع والمجالات الحياتية، وبالتالي يجب إزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة.

رؤية الرئيس والإرهاب الإخواني

قبل أيام قليلة من الانتخابات الرئاسية، أصدر المرشح الرئاسي السيسي "رؤيته للمستقبل"، وكان الإرهاب الإخواني أحد الموضوعات التي تعرضت لها الرؤية، وعلى سبيل المثال جاء في مقدمة الرؤية: "إن التحديات جسيمة وقوى الشر والإرهاب تتربص بمصر".

كما قال المرشح الرئاسي بأنه إذا وُفِق في الانتخابات: "فقد أعددت العدة لخوض المعركة الكبرى، معركة مكافحة الإرهاب".

وأكد الرئيس السيسي فى رؤيته أن " التظاهر السلمي أمر مصون بحكم الدستور، والقانون لا يستثنى من ذلك إلا الممارسين والمحرضين على العنف ومن ينتهكون السلمية معتبرين أنفسهم فوق الدولة والدستور والقانون"، وأن " مصر لن تبنى إلا بتكاتف أبنائها من مختلف الاتجاهات، ونبذ العنف ومحاربة الإرهاب وعدم التستر عليه، وقبول الاختلاف بين الرأي والرأي الآخر، وترسيخ ثقافة وأدب الاختلاف"، وأن "باب المصالحة الوطنية سيظل مفتوحاً لكل من لم تتلطخ يداه بالدماء ولم يمارس العنف أو يحرض عليه. إن مصر للجميع وفوق الجميع، ومن استخدم العنف والترويع ومارس الإرهاب واستهدف رجال الشرطة والقوات المسلحة والمواطنين، فإن محاسبته بكل حسم ستكون فى إطار الدستور" .

وقال إن من أهداف رؤيته للمستقبل " تحقيق حياة أفضل لجميع المواطنين المصريين (عيش، حرية، عدالة اجتماعية كرامة إنسانية، استقرار أمنى)"، وإن من ركائزها الاستراتيجية "تحقيق الأمن والأمان والاستقرار السياسي، فى ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته"، وقوله إنه "يرفض هيمنة أي فصيل حزبي على أجهزة الدولة ومؤسساتها للسيطرة عليها ، فمصر للجميع دون أي إقصاء، أو استبعاد، أو تهميش، أو تمييز" .